

والأسماك والنباتات، فوجود النباتات والبيئة الطبيعية ووفرة الأسماك كلها عوامل توفر الحماية الطبيعية ومصادر الغذاء والماء لآلاف بل لملايين الطيور المهاجرة في أثناء فصل الشتاء في هجرتها ما بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. كما أن الأهوار موطن للعديد من الأصناف المستوطن منها.

وتعد منطقة الأهوار ذات أهمية كبيرة من الناحية الزراعية لسكان المنطقة كما أنها تستخدم لصيد السمك والطيور ورعي الماشية، وتعد منطقة حضانة وتفقيس لبعض الأسماك والطيور والاحياء الاخرى التي تعد ذات أهمية تجارية وبيئية و تعمل بيئة المنطقة على ترشيح الملوثات الطبيعية وغير العضوية من المياه فتصبح المياه التي تصب في المنطقة الشمالية من الخليج العربي أكثر نقاوة من مثيلاتها في تلك البيئة^(٢٦).

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للأهوار وفق ما تقدم كتب البعثيون تقاريرهم وخططهم الهندسية المنظمة والمبرمجة في أوائل التسعينيات لتجفيفها بإقامة السدود والقنوات لمنع دخول الماء إلى مناطق الأهوار.



صورة (٦-٣) الأهوار قبل وبعد التجفيف

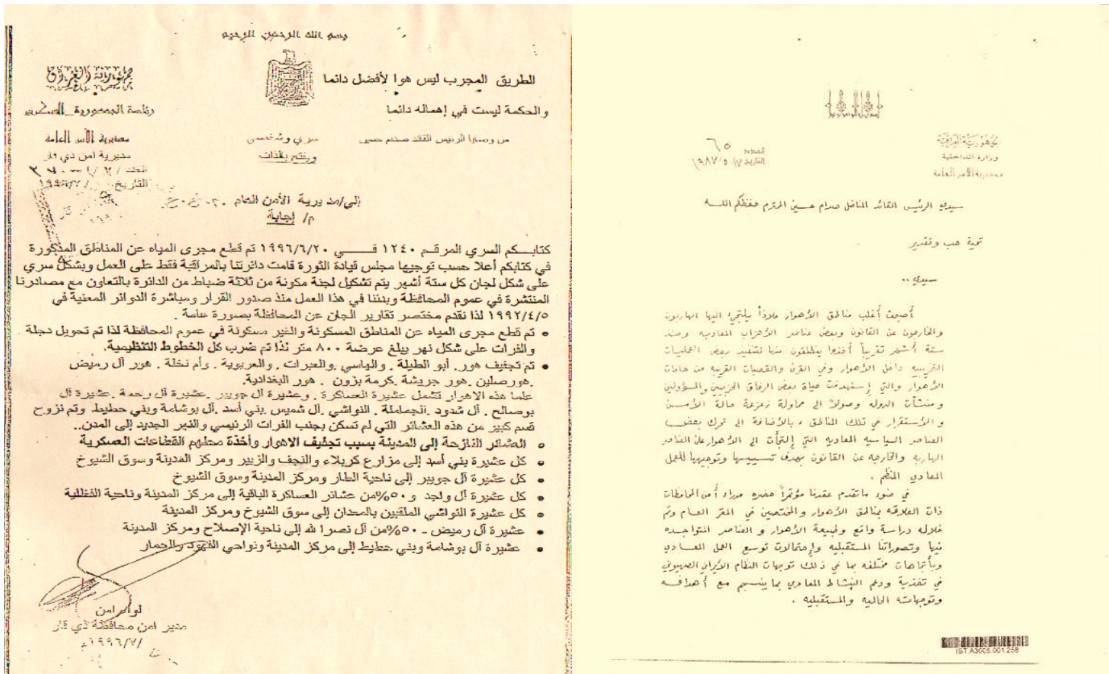
وقد أدت عمليات التجفيف إلى أضرار بيئية جسيمة، فضلاً عن الأضرار البشرية التي عصفت بمئات الآلاف من البشر وأدت إلى تحطيم نظام حياة استمر أكثر من (٥٠٠٠) عام

فقد أدى التجفيف إلى انقراض العديد من اللبائن المستوطنة للمنطقة وكذلك بعض أنواع الطيور، ومن الناحية البشرية أدت الجريمة إلى إرغام السكان على ترك موطنهم قسراً وبطرق مباشرة وغير مباشرة والانتقال

لمناطق أخرى بعد ان فقدوا مهنتهم ومصادر عيشهم فأصبحوا عاطلين عن العمل وانتشروا في المخيمات كلاجئين في دول الجوار، ومما لا شك فيه أن مدى هذه الأعمال تقع ضمن تعريف الإبادة الجماعية.

وتتمثل الاثار الناجمة عن تجفيف الالهوار بما يأتي:

- ١- تحطيم نظام حياة بيئي استمر أكثر من (٥٠٠٠) سنة
- ٢- تقليص مساحة الأهوار التي كانت تمتد إلى (١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠) كيلومتر مربع إلى أقل من (٢٠٠٠) كم^٢ وتدمير الأهوار المركزية بنسبة (٩٧٪)
- ٣- تحويل الالهوار إلى اراض جرداء صاحبه انخفاض مجموع السكان من (٤٠٠,٠٠٠) مواطن إلى نحو (٨٥٠٠٠) مواطن.
- ٤- نزوح سكان الالهوار إلى المدن.





صورة (٣ - ٨) وثيقة أممية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من نظام البعث ضد سكان الأهوار

٣,٤. تجريف بساتين النخيل والأشجار والمزروعات

كان العراق يحظى بنعمة وفرة النخيل فيه حتى وصلت الاحصائية إلى أكثر من ٣٥ مليون نخلة نهاية سبعينيات القرن الماضي تغطي مساحات واسعة من البلاد ولا سيما في محافظات البصرة و كربلاء المقدسة والنجف الأشرف ومناطق أخرى واسعة من محافظات الفرات الأوسط والجنوب العراقي، حتى تدخلت يد البطش والحروب العنيفة للنظام البعثي ما أدى تراجع هذا العدد الكبير إلى أدنى من الثلث وبذلك تحولت الاراضي إلى مساحات جرداء خالية بعد التجريف والتدمير.

وقد اسهمت حروب نظام البعث في اتلاف أكبر غابات النخيل في العالم الممتدة على طول شط العرب، وتحولت مناظر اشجار النخيل الى جذوع محترقة نتيجة القذائف والهاونات، فضلاً عن قيام حكومة البعث بردم مجاري المبالز لتهيئة الأرض لحركة المدفعية والمدربات والعجلات العسكرية الأمر الذي نجم عنه زيادة مستويات الملوحة وموت النخيل. وقد تعرضت مساحات شاسعة من المحافظات إلى تجريف بساتين النخيل والاشجار والمزروعات كافة ومن شواهدها: البصرة، و الدجيل، و كربلاء المقدسة، و بابل (منطقة السياحي)، و ذي قار.



- ومن الآثار والأضرار البيئية التي خلفتها ظاهرة تجريف بساتين النخيل والأشجار والمزروعات ما يأتي:
- ١- زيادة مخاطر العواصف الترابية نتيجة تعرية التربة وانعدام الحزام الأخضر الذي يصد تلك العواصف وزيادة تأثيرها وشدتها على المناطق الزراعية والسكنية.
 - ٢- التأثير في التنوع البيولوجي واختفاء أنواع مختلفة من الكائنات الحية التي تعد الأشجار موطنها الأصلي.
 - ٣- ارتفاع درجات الحرارة وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.
 - ٤- تغيير الواقع البيولوجي والبيئي للمنطقة، ونفوق عدد كبير من الحيوانات التي تعيش في داخل هذه البيئة وهجرة عدد آخر منها وتغير نوعية الحيوانات التي تعيش على وفق المتغيرات الجديدة التي اضافتها.
 - ٥- التسبب بأضرار اقتصادية كثيرة أدت الى تدهور المستوى المعيشي للمواطن.
 - ٦- اختفاء اصناف من التمور النادرة.



صورة (٩-٣) تبين استمرار نظام البعث بتجريف النخيل في البصرة

- ٣ - يسوّؤها رفض حكومة العراق التعاون في تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، وعدم تمكينها السكان العراقيين من الحصول على ما يكفي من الغذاء والرعاية الصحية؛
- ٤ - تطلب الى حكومة العراق أن تخرج فوراً عن جميع الأشخاص المعتقلين والمحتجزين بصورة تعسفية، بمن فيهم الكوييتون ورعايا الدول الأخرى؛
- ٥ - تطلب مرة أخرى إلى العراق، بوصفه دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن يفي بالتزاماته التي تمهد بها بحرية بموجب هذين العهدين وبموجب الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل باحترام وكتابة حقوق جميع الأفراد، بصرف النظر عن أصولهم، المتواجدين داخل أراضيهم والخاصين لولايتهم القضائية؛
- ٦ - تقر بأهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة الإنسانية الى شعب العراق، وتطلب إلى العراق أن يسمح بوصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية دون عائق إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك كتابة سلامة موظفي الأمم المتحدة والعمالين في مجال الإغاثة الإنسانية، وذلك من خلال جملة أمور منها مواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقّعت عليها الأمم المتحدة وحكومة العراق؛
- ٧ - تعرب عن جزعها بصفة خاصة إزاء الممارسات القمعية الموجهة ضد الأكراد والتي لا تزال تؤثر على حياة الشعب العراقي ككل؛
- ٨ - تعرب أيضاً عن جزعها بصفة خاصة لعودة ظهور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب العراق، نتيجة لانتهاج سياسة مبيتة ضد عرب الأهوار بصفة خاصة، مما حدا بالعديد منهم إلى التماس اللجوء خارج البلد؛
- ٩ - ترحب بإيجاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى الحدود بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية، وتطلب إلى حكومة العراق أن تسمح فوراً ودون شروط، بوضع مراقبين لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في منطقة الأهوار؛
- ١٠ - تعرب كذلك عن جزعها بصفة خاصة إزاء جميع عمليات الحظر الداخلي، التي لا تسمح أساساً باستئنافات خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية والتي تحول دون الحصول بانصاف على المواد الغذائية الأساسية والإمدادات الطبية، وتطلب إلى حكومة العراق، التي تتحمل وحدها المسؤولية في هذا الصدد، أن تنهي حالات الحظر هذه وتتخذ خطوات للتعاون مع الوكالات الإنسانية الدولية في توفير الإغاثة للمحتاجين إليها في جميع أنحاء العراق؛
- ١١ - تحث مرة أخرى حكومة العراق على إنشاء لجنة تحقيق مستقلة لتحري مصير عشرات الآلاف من المفقودين؛

...

صورة (٣ - ٩) وثيقة أممية شديدة اللهجة تظهر الجزع بسبب انتهاكات نظام البعث لحقوق الإنسان

الفصل الرابع

جرائم المقابر الجماعية

تعدُّ المقابر الجماعية أحد أبرز وجوه جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها النظام البعثي ضد أبناء العراق من الشيعة والكرد والتركمان مع جرائمه الأخرى، وقد اشتملت على أفظع الانتهاكات التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان كما سبق ذكرها، فقد سخر البعثيون كل إمكاناتهم من أجل إخفاء جرائمهم عن المجتمع الدولي عبر إخفاء ضحاياه في المقابر الجماعية التي كُشف عن المئات منها بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣م، بطريقة عشوائية من قِبل ذوي الضحايا.

A/RES/48/144

Page 3

وإذ تعرب عن قلقها، بوجه خاص، إزاء عدم وجود ما يشير إلى حدوث تحسن في الحالة العامة لحقوق الإنسان في العراق، وترحب، لهذا السبب، بالقرار القاضي بوزع فريق من مراقبي حقوق الإنسان في مواقع معينة مما يسر تحسين تدفق المعلومات والتنسيق وبمساعدة على التحقق المستقل من التقارير المقدمة بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق.

وإذ تأسف لأن حكومة العراق لم تبد استعداداً للاستجابة للطلبات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق لزيارة ذلك البلد، وإذ تلاحظ أنه، على الرغم من التعاون الرسمي الذي قدمته حكومة العراق إلى المقرر الخاص، يلزم تحسين هذا التعاون إلى حد بعيد، لا سيما عن طريق تقديم ردود وافية على استفسارات المقرر الخاص بشأن الأفعال التي ترتكبتها حكومة العراق وتتنافى مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والملتزمة لذلك البلد.

١ - تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المؤقت^(١) الذي قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وبالملاحظات والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - تعرب عن إدانتها القوية للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، التي تنسب بطابع بالغ الخطورة، التي تتحملها حكومة العراق المسؤولية عنها وأشار إليها المقرر الخاص في تقاريره الأخيرة، ولا سيما:

(أ) حالات الإعدام باجرامات موجزة والإعدام التعسفي، وعمليات الإعدام والدفن الجماعية المنظمة، والاعتقالات بدون اجرامات قضائية، بما في ذلك الاعتقالات السياسية، وبخاصة في المنطقة الشمالية من العراق وفي مراكز الشيعة في الجنوب وفي أحوار الجنوب؛

(ب) الممارسة الدائمة للتعذيب على نحو واسع الانتشار بانتظام وبأقصى صورة؛

(ج) حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين التي تمارس بصورة متكررة، بما في ذلك اعتقال واحتجاز النساء وكبار السن والأطفال، والممارسة الثابتة والمتكررة المتمثلة في عدم احترام الاجرامات القانونية الواجبة وسيادة القانون؛

(د) قمع حرية الفكر والتعبير وتكوين الجمعيات، وانتهاكات حقوق الملكية؛

(هـ) عدم رغبة حكومة العراق في احترام مسؤولياتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية للسكان؛

(٥) A/48/600 - المرفق.



صورة (٤ - ١) وثيقة تقرير أممي شديد اللهجة يتحدث انتهاكات نظام البعث لحقوق الإنسان والدفن الجماعي



صور (٢-٤) فتح مقابر بطرق عشوائية عام ٢٠٠٣ م

واستمر النيش العشوائي لغاية صدور فتوى من المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني منعت نيش المقابر الجماعية وفتحها إلا بإذن الحاكم الشرعي ومباشرة الدولة مع إشراف لجان دولية حتى لا تضيع معالم جرائم المقابر الجماعية، ومع ذلك استمرت تجاوزات غير الملتزمين بتحريض من البعثيين لتضييع جرائمهم، بفتح المقابر الجماعية، لذا لا تجد في بعض المقابر المفتوحة الآلاف واحدة أو أعداداً قليلة أو لا وجود لرفات أصلاً على الرغم من تيقن الناس والمخبرين عنها.

ولك أن تتوقع أعداد المقابر والضحايا والحقائق التي ضُيعت؟ ومن المهم الانتباه إلى أن هناك مقابر جماعية ارتكبتها النظام البعثي لم تُفتح إلى الآن، وهناك مقابر جماعية لم تُكتشف بعد لكونها في مناطق غير مأهولة ولعل آخرها ما تم اكتشافه مصادفة في عام ٢٠٢٢م وهي مقبرة جماعية ضمت عدداً كبيراً من الضحايا في منطقة بحر النجف بمحافظة النجف الأشرف بعد استعمال آليات عمل لتسوية الأرض من أجل تشييد مجمع سكني.



صورة (٣-٤) مقبرة بحر النجف المكتشفة عام ٢٠٢٢ م

المقابر الجماعية: هي الأرض أو المكان الذي يضمّ رفات أكثر من ضحية تم دفنهم أو اخفاؤهم على نحو ثابت دون اتباع الأحكام الشرعية والقيم الإنسانية الواجب مراعاتها عند دفن الموتى وبطريقة يكون القصد منها إخفاء معالم جريمة إبادة جماعية يقوم بها فرد أو حكومة أو جماعة وتشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان^(١٧)، وعرف خبراء الطب الشرعي المقبرة الجماعية بأنها موقع يحتوي على رفات ضحيتين أو أكثر من الضحايا تم قتلهم وانتهاك حقوقهم^(١٨).

وبغض النظر عن الشكل الهندسي للمقبرة الجماعية وطريقة دفن الرفات فيها، ارتكب النظام البعثي في العراق جرائم المقابر الجماعية ضد أتباع شيعة أهل البيت (عليهم السلام) والکرد والکرد الفيليين والتركمان والمسيحيين وسنعدّد هذا الفصل لبيان تلك الجرائم بنحو موجز وإلا فإن استيفاء الموضوع يتطلب موسوعات كبيرة، وعليه سيكون هذا الفصل في مبحثين، المبحث الأول: أحداث مقابر الإبادة الجماعية المرتكبة من نظام البعث، والمبحث الثاني: التصنيف الزمني لمقابر الإبادة الجماعية في العراق للمدة ١٩٦٣م – ٢٠٠٣م.

٤,١. أحداث مقابر الإبادة الجماعية المرتكبة من النظام البعثي في العراق

ارتكب النظام البعثي عدداً من جرائم المقابر الجماعية بمراحل زمنية مختلفة بدأت قبل تسنمه سلطة الحكم في العراق ولغاية زوال سلطته عام ٢٠٠٣م، ويمكن توضيحها بالآتي:

١. أحداث عام ١٩٦٣ م وعلاقتها بالمقابر الجماعية.

في ٤ شباط ١٩٦٣ عُقد اجتماع بين عدد من الضباط القوميين والبعثيين الطامعين بالسلطة، واتخذ على أثره قراراً لتنفيذ انقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣م للإطاحة بحكم الرئيس عبد الكريم قاسم، إذ قاموا بقتل أعداد كبيرة في شوارع بغداد من المعارضين للانقلاب ثم تبعها أسر عبد الكريم مع رفاقه في التاسع من شباط وأحضرهم إلى محكمة مؤلفة من مجموعة من الضباط البعثيين والقوميين واستغرقت المحاكمة بضع دقائق وحكم عليهم بالإعدام ونفذ الحكم رمياً بالرصاص في اليوم نفسه، وأصبح عبد السلام عارف رئيساً للعراق، وأمر قادة الوحدات العسكرية والشرطة باعتقال وإعدام من ينتمي ويؤيد حكم عبد الكريم قاسم، وفي الوقت نفسه كان الكرد في شمال العراق منتفضين ضد الحكم المركزي في بغداد منذ عام ١٩٦١م^(١٩)، وفي ١٨ من تشرين الثاني لعام

^(١٧) قانون شؤون وحماية المقابر الجماعية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦، وتعليماته رقم ١ لسنة ٢٠١٩، المادة الثانية، العراق، ص ٤.

Allan D & Ayn Embar-Seddon. Forensic Science. Vol.II. Salem Press. ٢٠١٥، p٤.

^(١٩) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ص ٣٠١-٣٠٤.

١٩٦٣م جرى انقلاب قام به عبد السلام عارف لإقصاء البعثيين من الحكم ، وتم تنفيذ خطة الانقلاب بإصدار بيان بإعفاء أحمد حسن البكر من منصب رئيس الوزراء وإقصاء وزرائه^(٢٠)، وعليه فإنَّ هذه الأحداث كانت سبباً في حدوث مقابر جماعيّة تم العثور على مقبرتين منها في محافظتي بغداد والسليمانية ولم يتعرف على اعداد الضحايا في مقبرة بغداد بسبب تأخر فتحها الذي ادى إلى اندراس جميع الرفات، بينما عُثر على خمسة رفات في مقبرة السليمانية.

جدول (٤-١) المقابر الجماعيّة التي تعود لأحداث عام ١٩٦٣

ت	اسم الموقع	المحافظة	عدد المقابر	سنة الفتح
١	مقبرة خلكان	السليمانية	١	٢٠١٣
٢	مقبرة الباوية	بغداد	١	٢٠١٢

(المصدر: مؤسسة الشهداء، دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعيّة، قسم شؤون مقابر الشهداء، شعبة التنقيب وتصنيف العظام ٢٠٢٣م).



صورة (٤-٤) تظهر واقعة اعدام الرئيس عبد الكريم قاسم واثنين من ضباطه في مبنى الإذاعة والتلفزيون (المصدر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، وحدة الرصد والتوثيق).